المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / عدد خاص لوقائع المؤتمر العلمي الدولي/ السادس/ والسنوي/ السابع عشر/لسنة 2023
بعنوان / القيادة الرشيدة والتنمية المستدامة سبل الإصلاح الاقتصادي العراقي
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E10

إدارة الاحتياطي الأجنبي وأثره في تلافي الازمات الاقتصادية جراء انخفاض اسعار النفط عالميا للمدة [2008 – 2020]

Managing foreign reserves and its impact on avoiding economic crises resulting from the decline in global oil prices for the period (2008 - 2020)

م. د بثينة حسيب سلمان
Buthaina Hasib Salman
buthena_ad@uomustansiriyah.edu.iq

الكلمات الرئيسية: ادارة الاحتياطي الاجنبي ، العملات الاجنبية، حقوق السحب الخاصة
Keywords: Foreign reserve management, Foreign currencies, Special Drawing Rights

المستخلص
ان اثر تراجع اسعار النفط الخام يؤثر مباشرة على الايرادات العامة ، مما يؤثر سلبا على حجم الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي، وهوما تطلب تدخل الاخير باستخدام ادواته النقدية للتأثير في النشاط الاقتصادي للبلد واستخدام تلك الاحتياطيات الأجنبية لتحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار العراقي واستقرار المستوى العام للأسعار داخل البلد وهو ما سعت له من خلال جمله من الادوات كان لها اثر كان ابرزها ما يسمى بنافذة بيع العملة الأجنبية (مزاد العملة)، هذا كما تدخل بشراء اذونات الخزينة التي سعت وزارة المالية لإصدارها في السوق الثانوي وخصمها لدية من قبل المصارف التجارية بما يسهم في تحقيق سيولة للدولة وللقطاع المصرفي للتخفيف او الحد من اثار التراجع في أسعار النفط ودعم مشاريع الدولة التنموية في القطاعات الاقتصادية ودعم القطاع الخاص ،كل تلك الاجراءات خففت من اثر الصدمات الاقتصادية الخارجية على الاقتصاد العراقي خلال المدة (2008- 2021) رغم التراجع في العوائد النفطية خلال المدة المذكورة.

Abstract
The impact of the decline in crude oil prices directly affects public revenues, which negatively affects the size of the foreign reserves of the Central Bank of Iraq, which requires the intervention of the latter by using its monetary tools to influence the economic activity of the country and using those foreign reserves to achieve stability in the exchange rate of the Iraqi dinar and the stability of the general level. Prices within the country, which is what it sought through several tools that had an impact, the most prominent of which was the so-called foreign currency selling window (currency auction). This also intervened by purchasing the treasury bills that the Ministry of Finance sought to issue in the secondary market and discounting them with it from the commercial banks in a way that contributes to achieving liquidity for the state and the banking sector to mitigate or limit the effects of the decline in oil prices, support the state's development projects in the economic sectors, and support the private sector, all of these measures reduced the impact of external economic shocks on the Iraqi economy during the period (2008-2021) despite the decline in oil revenues. During the mentioned period.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E10

المقدمـــــــة

ان للاحتياطي النقدي الأجنبي دوراً مهماً في مواجهة الصدمات والازمات الاقتصادية الداخلية والخارجية و التي يمكن ان تحدث للبلدان جراء انتقال رؤوس الأموال الدولية بشكل سريع ومفاجئ او التغير في اسعار المورد المغذي للواردات العامة لديه، كما انه يخلق ويعزز ثقة المؤسسات المالية والدولية والجهات الدائنة كونه يعد مقياساً مهماً يسترشد به من قبل الدائنين، وهوما يعكس مستوى جدارة البلد الائتمانية وقدرته على امكانيه سداد ديونه الداخلية والخارجية كم انه يوفر غطاء للعملة المحلية.

أهمية البحث: تحديد فعالية السياسة النقدية في المحافظة على الاحتياطي النقدي وايجاد مصادر جديدة لها في العراق، مما يساهم في مواجهة ازمة انخفاض أسعار النفط عالميا و الحفاظ على استقرار سعر الصرف المحلي واستقرار المستوى العام للأسعار.

مشكلة البحث: تعتبر الإيرادات النفطية والمتأتية من تصدير النفط الخام إلى الخارج الممول للاحتياطيات الأجنبية في العراق، لذا ان اي تغير فيها سوف يوثر بشكل مباشر في حجم تلك الاحتياطيات، وهو ما يؤثر في قدرة البنك المركزي العراقي في مواجهة الازمات الاقتصادية التي تجابه الاقتصاد العراقي، كما هذه الايرادات تعد الممول الاساسي في خزينه الدولة بغية تغطية النفقات العامة في ظل تراجع اسهام القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهو ما جعل منه اقتصاداً ريعياً يعتمد على مورد طبيعي متأثر بالمتغيرات الإقليمية والدولية التي يصعب السيطرة عليها، وجعله اكثر عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن تراجع أسعار النفط عالميا، وهو ما استوجب وضع سياسات اقتصاديه شامله لمواجهة تلك التغيرات والتغلب عليها باقل الخسائر.

فرضية البحث: ان سياسه البنك المركزي كانت فعاله في الحفاظ على الاحتياطي الاجنبي خلال الازمات التي شهدها العالم والتي هي خارج قدرة الاقتصاد العراقي تمثلت بتراجع اسعار النفط الخام وهو المورد المغذي الاول للواردات العراقية.

هدف البحث:

1. بيان أثر الازمات الاقتصادية وتغيرات اسعار النفطية على الاحتياطيات الأجنبية في العراق.
2. ابراز اثر الاحتياطيات الأجنبية في مواجهة تراجع اسعار النفط عالميا على الاقتصاد العراقي.
3. دور البنك المركزي في دفع اثار الازمات المالية جراء انخفاض اسعار النفط عالميا.

منهجية البحث: لأثبات فرضية البحث تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي لغرض التعرف على الاحتياطيات الأجنبية بشكل عام والاسلوب التحليلي لبيان أثر تراجع سعار النفط في السوق الدولية الموازنة العامة للدولة وكذلك الاحتياطيات الأجنبية.

هيكلية البحث: شمل البحث ثلاث مباحث:

المبحث الأول:- تناول مفهوم الاحتياطيات الأجنبية واهميتها

المبحث الثاني:- تضمن توضيح تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي

المبحث الثالث :- وضح اجراءات البنك المركزي في لمواجهة أزمات انخفاض أسعار النفط هذا كما ضم البحث جمله من الاستنتاجات والتوصيات

الكلمات المفتاحية:-

1- الاحتياطي الاجنبي: كل الأصول الأجنبية التي تكون تحت تصرف السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي والتي يسهم في التمويل المباشر لمعالجة اي خلل في الواردات العامة.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E10

2-العملات الأجنبية: تشمل كل الأوراق المالية والعمل والودائع، وحقوق الملكية وسندات الدين، وتمتاز هذه العملات بكونها ذات سيولة وقابلية عالية للتداول.
3-حقوق السحب الخاصة: وهي الأصول الاحتياطية الدولية التي اوجدها صندوق النقد الدولي كأصل احتياطي مكمل للأصول الاحتياطية في البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي الذي يقوم بتوزيع حقوق السحب الخاصة تلك بين اعضاءه كل حسب حصتهم ونسبة مساهمتهم في الصندوق.

key words :

1- Foreign reserve: All foreign assets that are at the disposal of the monetary authority represented by the Central Bank and that contribute to direct financing to address any imbalance in public imports.
2-Foreign currencies: - They include all securities, labor, deposits, property rights and debt securities. These currencies are characterized by their liquidity and high tradability.
Special Drawing Rights: - These are the international reserve assets created by the International Monetary Fund as a reserve asset complementary to the reserve assets of the member countries of the International Monetary Fund, which distributes these Special Drawing Rights among its members, each according to their share and percentage of contribution to the Fund.

المبحث الأول/ مفهوم الاحتياطيات الأجنبية واهميتها

ان للاحتياطيات الأجنبية اثراً مهما في اقتصاديات البلدان سواء البلدان المتقدمة او النامية، وفي الغالب تقاس قدرة الدولة وقوتها الاقتصادية بامتلاكها احتياطيات اجنبية ا تسهم في التخفيف من الازمات المالية والاقتصادية التي تجابهها.

مفهوم الاحتياطيات الأجنبية: ان مفهوم الاحتياطي يختلف تبعاً لاختلاف النظرة في تحديد الاحتياطيات الأجنبية ومكوناتها ودرجة سيولتها واختلاف أهميتها والحاجة اليها وكذلك المدارس الفكرية التي تنتمي اليها، ويمكن ان تعرف الاحتياطيات الأجنبية بأنها كل الأصول الأجنبية التي تكون تحت تصرف السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي والمتاحة لها والتي يسهم في التمويل المباشر لمعالجة اي خلل في الواردات العامة والسيطرة بصورة مباشرة وسريعة على الاختلالات التي قد تصيب ميزان المدفوعات من خلال التدخل فيعبر الادوات النقدية لا سيما سوق الصرف واثره على أسعار صرف العملة. (European central bank, 2006:1). هذا كما يتم تصنف الاحتياطيات الأجنبية إلى صنفين

الأول الذي يعد الاحتياطيات أصلاً من الأصول المالية التي يتم استخدامها كصمام أمان في حالت الخطر يخفف من الآثار الاقتصادية السلبية التي عادتا ما ترتبط بالأزمات الخارجية وتؤثر تداعياتها بوضع ميزان المدفوعات من خلال التراجع في حجم الايرادات العامة.

أما الصنف الثاني فإنه يركز على ان دور الاحتياطي الاجنبي هو دعم ومساندة السياسات الاقتصادية الداخلية المختلفة خصوصا السياسة النقدية متجسدة بسعر الصرف، إذ يرتبط الاحتفاظ باحتياطيات من النقد الأجنبي برغبة الدولة في تحقيق حزمة من الأهداف من بينها. (أحمد شفيق الشاذلي 2014، ص 8)

1- دعم الثقة في سياسات إدارة النقد الاجنبي
2- ثبات سعر الصرف للعملة المحلية.
3- قدرتها على التدخل ودعم قيمة عملتها المحلية وذلك من خلال المحافظة على توفير غطاء لعملتها واعطاء الوقت الكافي لامتصاص الصدمات الاقتصادية.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E10

المطلب الاولً/ مكونات الاحتياطيات الأجنبية

صنف صندوق النقد الدولي الاحتياطيات الأجنبية كالآتي:

1. الذهب: يقصد ما يحتفظ به البنك المركزي من ذهب كموجودات او ذهب نقدي كغطاء للعمل.(توماس ماير وآخرون، 2022، ص 658)

2. العملات الأجنبية: تشمل كل الأوراق المالية والعمل والودائع، وحقوق الملكية وسندات الدين، وتمتاز هذه العملات بكونها ذات سيولة وقابلية عالية للتداول، وكذلك الحال بالنسبة للأوراق المالية طويلة الاجل والتي تمتاز بالسيولة وقابلية العالية للتداول. ويقتصر الأوراق المالية المحررة بالعملة الأجنبية على الأوراق التي تصدرها كيانات غير مقيمة. اما الودائع فيقصد بها تلك الودائع التي لدى البنوك المركزية الأجنبية وكذلك بنك التسويات الدولي وبنوك عالميه أخرى. اما العمل من النقود الورقية والمعدنية المتداولة فتتكون من العملات الأجنبية والتي تستخدم عوضاً لأداء المدفوعات الدولية (ثريا الخزرجي وصابرين قاسم بيده2021، ص 91)

3. حقوق السحب الخاصة: التي نعني بها أصول احتياطية دولية اوجدها صندوق النقد الدولي كأصل احتياطي مكمل للأصول الاحتياطية في البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي الذي يقوم بتوزيع حقوق السحب الخاصة تلك بين اعضاءه كل حسب حصتهم ونسبة مساهمتهم في الصندوق.(هاشم جبار الحسيني ورياض رحيم العامري، 2015، ص 189)

المطلب الثاني/ الشروط الواجب توفرها في العملات الأجنبية كاحتياطي

ان اهم الشروط التي يتطلب توفرها في العملات الأجنبية لتصبح احتياطي هي:(ميثم لعيبي ومنال علي فاطس، 2018، ص 4.7)

1- تمتعها بالقبول العالمي لإنجاز عمليه التبادل التجاري كما يجب ان تكون متوفرة في الأسواق العالمية

2- لابد من ان تكون ذات استقرار عالي في أسواق الصرف العالمية بما يمكن من استخدامها كمخزن للقيمة.

3- الموثوقية العالية في السلطة النقدية للبلد المصدر لتلك العملة وقدرته العالية في مجال العمليات المصرفية.

4- ان تكون متاحة في أسواق التداول للعملات عند الحاجة اليها لتعالج اي اختلال يحدث في ميزان المدفوعات او تلقي الصدمات الاقتصادية.

المطلب الثالثً/ أهمية الاحتياطيات الأجنبية

تلعب للاحتياطيات الأجنبية أهمية بارزه وكبيرة في توازن ميزان المدفوعات، هذا اضافه الى كونها احد اهم أدوات الاستقرار الاقتصادية في البلد، ويمكن ايجاز أهميتها بالآت:(التقرير الاقتصادي الموحد، 2006، ص 56) (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006 :56).

1. تساهم الاحتياطيات الأجنبية في خلق استقرار في قيمة العملة المحلية.

2. التخفيف حدة الصدمات الخارجية كونها توفر السيولة وبالعملة الأجنبية لامتصاص نتائج الصدمات الاقتصادية.

3. تعزيز ثقة الأسواق الخارجية في امكانيه وقدرة البلد على الإيفاء بالتزاماته وديونه الخارجية بما يعزز الاستقرار المالي لذى يعتبر الاحتياطي الأجنبي وفق كل المقاييس الاقتصادية مؤشراً هاماً لتحديد القدرة الائتمانية للبلد .

4. تعمل بشكل مساند للعملة المحلية وزيادة الثقة بها وذلك باستخدام الاحتياطيات الأجنبية كغطاء داعم للعملة المحلية داخل البلد.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E10

5. تساهم في الحد من مخاطر السيولة في سوق الائتمان الداخليً.
6. قدرتها على توليد عائدات نقديه جيدة على المدى المتوسط والطويل للأموال في حال الاستثمار مع مراعات القيود على السيولة والمخاطر المحدقة بها واخذها بنظر الاعتبار.
7. توفر الاحتياطيات الأجنبية قدره شرائية للبلد ودعماً لقيمة العملة المحلية في الداخل والخارج خصوصا في الدول الريعية و في حال حدوث عجز في ميزان المدفوعات والناتج عن التغير في أسعار الصادرات النفطية او ارتفاع أسعار الاستيرادات.
8. قدرته في خلق توازن في حال الكوارث والطوارئ التي قد تعصف بالبلد في وقت ما.

المطلب الرابع/ مصادر الاحتياطيات الأجنبية في العراق للمدة (2008 - 2020)

تشمل الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي كل من العملة الأجنبية زائد ودائع نقدية كذلك سندات خالية من المخاطر إضافة إلى الذهب وحقوق السحب الخاصة، وتمثل هذه الاحتياطيات اهم موجودات البنك المركزي والتي تستخدم لدعم المطلوبات ووفق قانون رقم 56 لعام 2004 الذي ينص على ان يتولى البنك المركزي العراقي مهام إدارة الاحتياطيات الدولية ورسم اهداف السياسة النقدية مع إمكانية استثمار تلك الاحتياطيات في شراء الموجودات، ومكن تحديد مصادر تلك الاحتياطيات الأجنبية في العراق منذ عام 2004 في مصدرين هما (مظهر محمد صالح، 2012)

المصدر الأول:- الدولار المتحصل من الصادرات النفطية اذ يقوم البنك المركزي بمبادلة هذه الدولارات بالدينار العراقي مع وزارة المالية وتغطي عمليه المبادلة هذه ما نسبة 60 – 70 % من نفقات الحكومة العامة، ولها الفضل تشكيل النسبة الأكبر من تراكم الاحتياطي الأجنبي في البنك المركزي العراقي.

المصدر الثاني:- يضم التحويلات المالية المتدفقة من المواطنين المقيمين في الخارج إلى المواطنين المقيمين في الداخل وهي لا تشكل نسبة في تكوين الاحتياطيات الأجنبية المتواجدة لدى البنك المركزي العراقي. ان كمية الاحتياطيات الأجنبية في الدول النفطية ترتبط ارتباط بعوائد الصادرات النفطية وسبل الدولة (وزارة المالية) في استخدام تلك العوائد واسهام القطاع الخاص الذي يحدد طلبه على العملة المحلية والعملة الأجنبية لممارسه نشاطه في الاقتصاد، وهذا هو السبب الوحيد الاحتياطيات الأجنبية المتواجدة في البلدان النفطي. (علي ميرزا، 2012، ص 4)

المبحث الثاني/ تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي

1. ان تعرض أسعار النفط الخام العالمية للمده (2009 ,2020) ناتجة عن تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية، ففي عام 2009 وصل سعر البرميل ما يقارب (60) دولاراً امريكي، مقارنة بعام 2008 فقد كان يبلغ (87.93) دولاراً، وفي عام 2013 اخذ بالتعافي إذ بلغ (102) دولاراً غير انه في عام 2014 عاود الانخفاض حتى صل سعر البرميل الواحد إلى اقل من (50) دولاراً، هذا كما سجل تراجع كبير وفي عام 2020 فانخفض سعر برميل ليصل إلى (38) دولاراً للبرميل بسبب تأثر حجم العرض الطلب النفطي الدولي، اضافه الى جمله من العوامل الغير اقتصادية غير انها اسهمت في تحديد حجم العرض والطلب الكلي الدولي على السلع والخدمات مما تسبب بتغيرات في أسعار النفط عالميا ويمكن اجمالها بالآتي (خطاب عمران صالح وأسحق يوسف حمدان، 2017، ص 58-69).

2- العوامل الاقتصادية وهي العوامل ذات التأثير في حجم العرض النفطي العالمي ونعني بعرض النفط الكميات المتاحة من النفط في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محددة، العرض هنا قد يكون عرض فرديً للبائع أو مجموعة عارضين، بسعر معين في زمن محدد. ومن اهم مميزات العرض على النفط هو انخفاض مرونته في الاجل القصير، إلا أنها ترتفع في الاجل البعيد، ويتكون العرض النفطي من مصدرين:

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E10

- الدول المنتجة للنفط والمتمثلين بالمنظمة أوبك
- والأخر الدول المنتجة خارج منظمة أوبك.

وكما تؤثر في عرض النفط العالمي مجموعه من العوامل الاقتصادية منها (هيكل السوق العالمي، واسعار الفائدة العالمية، وحجم الاحتياطي النفطي العالمي المثبت، وكلفة استخراج النفط الخام).

3- العوامل الاقتصادية المؤثرة في حجم الطلب النفطي العالمي والتي يقصد بها الكميات المطلوبة من النفط بصورتها (الخام والمشتقات النفطية) في السوق الدولية بسعر معين خلال فترة زمنية معينة لسد الحاجات المتزايدة، ويمتاز الطلب على النفط بانه طلب مشتقٌ من الطلب الدول الصناعية على المشتقات النفطية لتحريك عجله الصناعة حتى اصبح حجم استهلاك النفط في بلدان العالم واحد من ابرز و أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس مستوى التقدم الاقتصادي لهذه لاقتصاد البلدان. اما العوامل التي تؤثر في الطلب على النفط فهي عديده مثل(معدل النمو الاقتصادي للبلد، بدائل النفط وكميتها وأسعارها والتي تحدد الأسواق المستقبلية للنفط). عوامل أخرى وهي العوامل التي تمتاز كونها غير اقتصاديه الا انها مؤثره في اسعار النفط عالميا مثل السياسات الدولية تجاه بعض البلدان والظروف البيئية والمناخية الطارئة الكوارث والأزمات وبعض السياسات التي تسعى الى الحد من التلوث البيئي. هذا كما تلعب المواقف السياسية للحكومات المنتجة والمستهلكة للنفط دوراً بارزاً وكبيراً في تحديد الأسعار، كما ان اثر السياسات التجارية التي تمثل توجهات الشركات الكبرى والتي تسيطر على الجزء الأكبر من تجارة النفط العالمية وفي تحديد السعر عالميا، كذلك الحروب والاضطرابات السياسية ،هذا كما تؤثر الظروف الطارئة التي تصيب العالم كما حدث وباء (كوفيد – 19) في خلق تذبذبات حادة في أسعار النفط الخام في المدى القريب. كما يمكن ان تعد ضريبة الكاربون أحد العوامل المؤثرة على أسعار النفط ، إذ يتم فرض ضريبة على البلدان المنتجة للمشتقات النفطية والتي تسهم في رفع الكلفة الإنتاجية لبرميل النفط مما يسهم في الحد من الطلب عليه.

المطلب الاول/ الأثر المالي لانخفاض أسعار النفط على العراق

يعتمد العراق على النفط في تلبية احتياجاته ويشكل النسبة الاكبر في حجم الصادرات فهو اقتصاد ريعي يعتمد على تصدير النفط الخام وبشكل الجزء الاكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الأنفاق الحكومي، كما ان العراق يعتمد على سعر صرف ثابت مدار لصرف العملة المحلية من خلال نافذة مزاد العملة يسعى من خلاله الى رفع قيمة العملة المحلية مستخدم لاحتياطيات الأجنبية وهذ ما يعني ان أي تغير في أسعار النفط سوف ينعكس بصورة مباشرة على ايرادات الدولة ومن ثم الأنفاق الحكومي وهنا يقع الاثر المالي لانخفاض سعر النفط على الموازنة العامة والتي تمثل برنامج الدولة على الصعيد الاقتصادي والمالي والسياسي والتي تسعى إلى تنفيذها كما انها الأداة التخمينية التي تستطيع بواسطتها الى وضع تقديرات للإيرادات والنفقات العامة وبالتالي التعرف على مقدار العجز المتوقع في موازنتها.

تمتاز موازنات العراق لما بعد 2003 باختلالات هيكلية كبيرة، فالنفط يعد الممول الاكبر للإيرادات مقابل التراجع الواضح لإيرادات القطاعات الحيوية الاخرى وهذا ما ضيق من حدود الانفاق العام ضمن حدود العوائد النفطية فقط إذ أن وفرة الإيرادات النفطية في ظل ارتفاع الاسعار عالميا أدت إلى تزايد إهمال دور تلك الإيرادات وبذلك أصبحه الموازنة العامة للدولة معتمده وبنسبة كبيره لم يقل عن 85 %في احسن حالتها على الإيرادات النفطية، مما جعل ميزانية العراق واقتصاده عرضة للتغيرات العالمية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط العالمية، والظروف الداخلية المتجسدة بكمية الإنتاج المحلي للنفط الخام، كما يعاني الاقتصاد العراقي من ان الجزء الأكبر من النفقات العامة يوجه نحو الانفاق الاستهلاكي في ظل اهمال القطاعات الإنتاجية الاخرى كالزراعة والصناعة كل تلك المشاكل أدت إلى

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E10

تعميق ريعية الاقتصاد العراقي لما بعد عام 2003. (شعبان صدام منشد وهادي عبد الواحد جياد، 2010، ص 21). من خلال تتبع الجدول (1) تبين اعتماد الإيرادات العامة على العوائد النفطية في تغطية النفقات العامة للدولة ففي عام 2008 بلغت الإيرادات النفطية (76297027) مليون ديناراً مقابل الإيرادات العامة (80252182) مليون ديناراً لتشكل ما نسبته 95.1%، وفي عام 2009 شهدت الإيرادات النفطية في العراق تراجع إلى (50190202) مليون ديناراً بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في السوق الدولية إلى (60) دولاراً للبرميل الواحد نتيجة الأزمة المالية العالمية بلغت معها بنسبة تغير (11.66-%) عن العام السابق وبذلك انخفضت الإيرادات العامة إلى (55209353) مليون ديناراً بنسبة (31.21-%).غير ان النفط استمر في كونه يشكل نسبه كبيره في واردات الدولة اذ تجاوزت 90%، أما في عام 2014 استمرت أسعار النفط في السوق الدولية بالانخفاض حتى وصلت إلى (50) دولاراً للبرميل مما أدى إلى تراجع اسهام النفط في الايرادات العامة للعراق إلى (98511504) مليون ديناراً وبنسبة تغير (14.66-%)وتراجع الإيرادات العامة إلى (105609846) مليون ديناراً وبنسبة تغير بلغت (7.23-%) عن العام السابق انخفاض الإيرادات العامة إلى (105609846) مليون ديناراً وبنسبة تغير بلغت (7.23%-) عن العام السابق ومع ذلك بلغة اسهام الواردات النفطية اكثر من 93%.

وفي عام 2020 شهد العالم جائحة كوفيد وما سببته تلك الجائحة من أغلاق تام لبعض الدول، واغلاق شبه تام في دول اخرى، وهذا ما في تراجع الطلب العالمي على النفط وتعطل في الماكنة الصناعية العالمية وهيه ما ادى الى تراجع كبير في اسعار النفط عالميا هذا ، هذه العزلة الاقتصادية تسببت في تراجع الإيرادات النفط في العراق إلى (55954671.1) مليون ديناراً بنسبة تغير بلغت (1.88-%) وهذا ما ادى الى انخفاض الإيرادات العامة الى (63199689) مليون ديناراً وبنسبة تغير(41.25-%) وبذلك تراجع اعتماد العراق على الواردات النفطية الى 88,5%، لاحظ الجدول الاتي:-

جدول (1) اسهام الايرادات النفطية في حجم الايرادات العامة في العراق للمدة (2008 – 2020)

السنة	الإيرادات النفطية	التغير في الإيرادات النفطية%	الإيرادات العامة	التغير في الإيرادات العامة %	نسبة الإيرادات النفطي من الإيرادات العامة
2008	76297027	--	80252182	--	95.1
2009	50190202	11.66-	55209353	31.21-	90.9
2010	63594168	14.23	70178223	27.11	97.9
2011	103061762.6	20.52	103989089	48.18	98.2
2012	111326166.4	14.83	119817224	15.22	97.5
2013	105695824.7	10.55	113840076	4.99-	97.4
2014	98511504	14.66-	105609846	7.23-	93.5
2015	57654597.5	17.42-	66470251	37.06-	79.5
2016	44806121.4	16.18-	54409269	18.14-	82.7
2017	65496777	8.99	77422173	42.30	85.2
2018	96062935.8	31.04	106569834	37.65	90.5
2019	99490603.3	5.10	107566995	0.94	92.5
2020	5594671.1	1.88-	63199689	41.25-	88.5

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية للأعوام ,2019 ,2015 ,2011 2020.

المطلب الثاني/ الاثر النقدي لانخفاض أسعار النفط

بما ان معظم واردات العراق متاتيه من تصدير النفط لذا تكونت الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي بموجب تصدير النفط والحصول على العملة الأجنبية، وبما ان العراق يعاني كما اوضحنا من تراجع في اسهام القطاعات الاخرى فان احتياجات العراق من السلع تلبى من الخارج يتم استيرادها بالعملة الأجنبية، عن طريق المصرف التجاري العراقي، هذا اضافه الى حاجتها الى العملة المحلية لسد النفقات التشغيلية في الداخل والعديد من الالتزامات الداخلية، لذا تقوم الحكومة ببيع تلك العملة الأجنبية إلى البنك المركزي العراقي مقابل الدينار العراقي لتقوم بإنفاقه في الداخل، وعندما يسلم البنك المركزي

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E10

العراقي العملة الأجنبية يبيع جزءاً منها إلى القطاع الخاص لسد احتياجه من الاستيرادات من العملة الأجنبية، وما يتبقى من الإيرادات النفطية يقوم البنك المركزي بإضافتها إلى رصيد الموجودات الأجنبية.(أحمد ابريهي علي، 2014.ص 16). وبذلك فأن الاحتياطيات الأجنبية في العراقي تتأثر بشكل مباشر بالإيرادات النفطية المتولدة من بيع النفط الخام في السوق الدولية، وبذلك فان اي تغير من ارتفاع او انخفاض في أسعار النفط الخام في السوق الدولية سوف ينعكس بشكل مباشر وسريع في حجم الاحتياطيات الأجنبية في البنك المركزي العراقي.

ويبين الجدول رقم (2) حجم اتكال الاحتياطيات الأجنبية في العراق على الإيرادات النفطية، ففي عام 2008 بلغت الاحتياطيات الأجنبية (58718278) مليون ديناراً والتي جاءت نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية الى (76297027) مليون ديناراً، في المقابل شهدت تراجع في عام 2009 فقد تراجعه الاحتياطيات الأجنبية الى (51872810) مليون دينار بنسبة تغير (11.66-%) نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام في السوق الدولية إلى (60) دولاراً للبرميل الواحد نتيجة الأزمة المالية العالمية مما تسبب في انخفاض الإيرادات النفطية في العراق إلى (50190202) مليون ديناراً، كذلك الحال في عام 2014 اذ انخفضت أسعار النفط في السوق العالمية حتى وصلت إلى (50) دولاراً للبرميل الواحد مما أدى إلى انخفاض الاحتياطيات الأجنبية إلى (77363120)مليون ديناراً وبنسبة تغير بلغت(-14.66%) عن العام السابق نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية في العراق إلى (98511504) مليون ديناراً.

في عام 2020 انخفضت أسعار النفط بسبب جائحة كوفيد وما سببته من تعطل في النشاط الاقتصادي جراء الاغلاق التام لبعض الدول مما أدى إلى انخفاض الإيرادات العامة في العراق إلى (55954671.1) مليون ديناراً بنسبة تغير(1.88-%) مما سبب انخفاض في الاحتياطيات الأجنبية للبلد (78888824) مليون ديناراً وبنسبة تغير(1.88-%)لاحظ الجدول الاتي:-

جدول (2) اسهام الايرادات النفطية في حجم الاحتياطيات الأجنبية في العراق للمدة (2008 – 2020)

السنة	الإيرادات النفطية	نسبة التغير السنوي%	الاحتياطيات الأجنبية	معدل التغير السنوي %
2008	76297027		58718278	
2009	50190202	11.66-	51872810	11.66-
2010	63594168	14.23	59252271	14.23
2011	103061762.6	20.52	71410911	20.52
2012	111326166.4	14.83	82001306	14.83
2013	105695824.7	10.55	90648557	10.55
2014	98511504	14.66-	77363120	14.66-
2015	57654597.5	17.42-	63889229	17.42-
2016	44806121.4	16.18-	53551314	16.18-
2017	65496777	8.99	58364993	8.99
2018	96062935.8	31.04	76481186	31.04
2019	99490603.3	5.10	80383896	5.10
2020	5594671.1	1.88-	78888824	1.88-

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية للأعوام ,2019 ,2015 ,2011 2020.

المبحث الثالث/ اجراءات البنك المركزي في لمواجهة أزمات انخفاض أسعار النفط

لجأ البنك المركزي العراقي حزمه من الآليات لمجابهة انخفاض أسعار النفط وذلك باستخدام احتياطاته الأجنبية من خلال الاجراءات التأليه:

المطلب الاول/ الحفاظ على استقرار سعر الصرف باعتماد نافذة بيع العملة الأجنبية

استخدم البنك المركزي سياسة نقدية ضمن من خلالها تحقيق الاستقرار في سعر الصرف من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية والتي تمثل احدى وسائل السياسة النقدية غير المباشرة والمؤثرة في سعر صرف العملة والأساس النقدي للبلد والتحكم بالطلب الكلي ومواجهة الضغوط التضخمية، فقد اسهم المزاد في

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E10

تحقيق الاستقرار في قيمة الدينار العراقي عن طريق الدفاع عن سعر صرف (البنك المركزي العراقي، 2010، ص 42) ويمكن تعريف نافذة العملة الأجنبية او مزاد العملة بانه أداة توازن بين عرض النقد من العملة العراقية وعرض النقد من العملة الأجنبية (الدولار) وهو ما يساعد على ضبط السيولة من العملة المحلية واستقرار سعر الصرف الدينار تجاه الدولار وضبط معدلات التضخم.(سنان الشبيبي، 2007، ص 28). خلال السنوات (2020,2014,2009) تمكن البنك المركزي العراقي من الحفاظ على مستوى مقبول لفجوة سعر الصرف بين السوقين الرسمي والموازي، الجدول (3) يوضح ذلك ففي عام 2008 كان سعر الصرف الرسمي يعادل (1193) ديناراً لكل دولاراً واحداً، في حين بلغ سعر الصرف الموازي بلغ (1203) ديناراً لكل دولار بفارق 10 نقطه بين السعرين. أما في عام (2010) فقد اصبح الفارق بين سعر الصرف في السوق الموازي وسعر الصرف في المزاد (15) نقطة، ويمكن ان نفسر هذا الفارق إلى عمولة البنك المركزي لقاء بيعهُ الدولار والبالغة (13دينار لكل دولاراً) (البنك المركزي العراقي، 2011، ص7). وفي عام (2011) شهدت انخفاض القيمة التبادلية للدينار العراقي بالرغم من ثبات معدلات الصرف التي يحددها البنك المركزي في المزاد اليومي عبر نافذة البيع اذ بلغت قيمه الدينار في السوق الموازي (1170) ديناراً ليصل الفارق بين سعر الصرف في المزاد وسعر الصرف في السوق الموازي إلى (26 نقطة).ويمكن ارجاع هذا الفارق الى قيام البنك المركزي بوضع مجموعه من التعليمات لعرض العملة الأجنبية في الاسواق في سعي منه لمحاربة غسيل الأموال والإرهاب. (صندوق النقد الدولي، 2013 :2). وأستمر التباعد بين السعر الموازي وسعر نافذة البيع بالتزايد ليصل إلى اعلى مستوياته في عام 2012(73 نقطة) وقد ارجع البعض السبب الى الطلب المتزايد على الدولار من الخارج بسبب الظروف والتغيرات في بلدان الجوار واحداث الربيع العربي وكذلك تشديد العقوبات على إيران وعدم السماح لها بتصدير النفط وهوما دفع التجار الإيرانيين إلى زيادة الطلب على (الدولار) من السوق الموازي في العراق. (عوض فاضل الدليمي، 2014 :38). في عام 2018 و2019 تحسن سعر الصرف لينخفض الفارق بين السعرين الى 5 و6 على التوالي غير انه عاود الارتفاع مجددا عام 2020 ليصل السعر الموازي إلى (1234) والفارق بين السعرين (44) نقطة ولنا ان تتبع ذلك من خلال الجدول الاتي:-

جدول (3) الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي في العراق للمدة (2008 – 2020)

السنة	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	الفرق بين السعرين
2008	1193	1203	10
2009	1170	1182	12
2010	1170	1185	15
2011	1170	1196	26
2012	1160	1233	73
2013	1166	1232	66
2014	1188	1214	26
2015	1190	1247	57
2016	1190	1275	57
2017	1190	1258	68
2018	1206	1211	5
2019	1190	1196	6
2020	1190	1234	44

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية للأعوام ,2019 ,2015 ,2011 2020.

ويمكن لنا ان نحدد اهم اجراءات البنك المركزي النقدية للحفاظ على استقرار سعر الصرف لمواجهة أزمات انخفاض أسعار النفط وتقليل الفارق بين السعر الرسمي والموازي خلال تلك الفترة بالتالي (حسين عطوان مهوس، 2018)

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E10

1. تصنيف المصارف والشركات الداخلة إلى النافذة وفق اليه و مؤشرات ومعايير محددة تتعلق بالشفافية ومراجعتها من قبل البنك بشكل دورية.
2. اتبع البنك المركزي العراقي مبدأ مهم متعلق بالتخصص بالعمل اذ قام بالتخلي عن الزام المصارف الداخلة للنافذة بوثيقة دفع الضريبة والتعرفة الكمركية.
3. اعتماد كل الاجراءات التي من شانها ضبط مصادر الأموال الداخلة للنافذة والحرص على وصولها للجه المستفيدة .

المطلب الثاني/ تنشيط القطاع الحقيقي

اسهمت سياسه البنك المركزي في التخفيف من أثر صدمة انخفاض أسعار النفط عالميا على الاقتصاد العراقي منذ عام 2014 عن طريق الآتي:(وليد عيدي عبد النبي، 2010، ص 20.5).

اولا- استخدمه آليات وأدوات التيسير الكمي من خلال التنسيق مع وزارة المالية للتخفيض من أثر زيادة النفقات العامة في الاقتصاد العراقي لا سيما التشغيلية وأثارها على سعر الصرف، من خلال استعداده لشراء وخصم حوالات الخزينة والسندات من السوق الثانوية، وتوفير سيولة للمصارف والانتظار لحين أجل استحقاقها. وهذا ما أدى إلى تحقيق هدفين معا هما:

1- توفير الموارد المالية اللازمة للاقتصاد العراقي في ظل تراجع الايرادات النفطية.

2- توفير السيولة المطلوبة من قبل المصارف عند الحاجة لها من خلال اقتناء أدوات الدين العام

ثانيا- السعي لتطوير القطاع الانتاج الحقيقي كالصناعة والزراعة، والنقل، والسياحة، والخدمات الصحة والتعليم، والإسكان، وقد انشأ البنك المركزي صندوقين وهما صندوق إقراض المشاريع الصغيرة برأسمال (1) ترليون ديناراً، حيث يجري تقديم قروض للمشاريع تتراوح ما بين (5-50) مليون ديناراً وبفائدة لا تتجاوز(4.5%) ولمدة تسديد خمس سنوات وقد بلغة حجم التمويل لتلك المشاريع كما يلي (البنك المركزي العراقي،2019):

1- مشاريع القطاع الزراعي والبالغ عددها (39) مشروعاً بلغت حجم القروض (7) مليار ديناراً.
2- مشاريع القطاع الصناعي والبالغ عددها (197) مشروعاً بلغت حجم القروض (12.2) مليار ديناراً.
3- المشاريع التجارية والبالغ عددها (1258) مشروعاً بلغت قيمة القروض (28.2) مليار ديناراً عراقياً.
4- مشاريع الخدمات (الصحة- التربية - السياحة والبالغ عددها (478) بلغت القيمة القروض(15.7) مليار ديناراً عراقي.

كما تم انشاء صندوق الإقراض للمشاريع المتوسطة والكبيرة الصناعية والزراعية والعقارية وافرد لهذا الصندوق مبلغ (4.5) ترليون ديناراً اذ تراوحت مبالغ القروض ما بين (500) مليوناً، و2 ملياراً حتى بلغ (20) مليار ديناراً وبنسبة فائدة لم تتجاوز (2%) ولفترة سداد طويله بلغت (10) سنوات.

سعى البنك المركزي من خلال هذا الصناديق الى تنشيط القطاع الحقيقي وتوفير سلع وخدمات محلية بديلةً عن المستوردة والذي بدوره سوف يسهم في إيجاد فرص عمل وتشغيل العاطلين عن العمل وتخفيف من العجز في الميزان التجاري العراقي. وبذلك يكون البنك المركزي العراقي اعتمد سياسة نقدية استهدفت جانب العرض المحلي من خلال القروض الممنوحة لتوسيع العرض في المقابل تركزت السياسات النقدية غير التقليدية بعد الآزمة المالية العالمية في جانب الطل.(محمود محمد داغر، 2017، ص 26)

ثالثاً: إدارة الاحتياطات الأجنبية في العراق وهو ما استلزم من البنك المركزي التوجه لرسم سياسة نقدية جديدة، اكثر سيطرة وقوه ماليه فتم تشرع قانون (56) لسنة (2004) الذي منح البنك المركزي العراقي حق بالاستقلال المالي والاداري عن كل الجهات الحكومية أو أي جهة أخرى وفقا للمادة (2)، (أحمد

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E10

إسماعيل المشهداني وحيدر حسين آل طعمة، 2012، ص 136) كما نصتً المادة (27) من نفس القانون في اعطائه الصلاحيات القانونية في إدارة الاحتياطيات الأجنبية بما يسهم في تحقيق أهداف السياسة النقدية المرجوة بما يضمن احتفاظ البنك المركزي العراقي بالاحتياطي الأجنبي بمأمن عن بعض السياسات الاقتصادية للدولة والتي تفقد البلد بعض احتياطاته الأجنبية وحصر صلاحية التصرف بها فقط وضمن سلطة السياسة النقدية المتجسدة فيه بما يمكنه من المحافظ عليها احتياطي سائل ممكن الاستخدام منه بأقصى سرعة في حال الظروف المفاجئ.(حسن كريم حمزة ومحمد غالي راهي2015، ص 9).

رابعا: استنهاض القطاع الخاص لتحمل مسؤوليته في النشاط الاقتصادي ان الخطوة والتي قام بها البنك المركزي لتخطي نتائج واثار الازمات الخارجية وجعل الاقتصاد العراقي قادر على مجابهة الصدمات هو بتحويله إلى اقتصاد السوق بعد عام (2003) وهذا ما تم تناوله سابقا اذ سعى الى تنشيط القطاع الحقيقي من خلال تشجيعه او تقديم القروض الميسرة وقليلة الفوائد.

ان سياسة البنك المركزي في ادارة الاحتياطي الأجنبي تضمنه تحقيق هدفين هما:(مظهر محمد، مصدر سابق،ص242)

1- اختيار معيار norm للخزين الاحتياطي من العملات الأجنبية الذي يعني الاحتفاظ بخزين من الاحتياطي الاجنبي بما يضمن قدرته على مقاومة الصدمات وتحسب كذلك كلفة استنزاف الاحتياطي بأقل كلفة بديلة.

2- اختيار المعيار تحقيق سرعة التكييف أو التعديل بما يضمن تقليل تأكل الاحتياطي الأجنبي مع تعاظم مستويات الاستيرادات من السلع الأساسية الحاكمة الى اضيق الحدود في ظل عدم توافر القدرة على المعروض من الإنتاج المحلي، وتراجع اسام القطاعات الإنتاجية في توليد عوائد مسانده للإيرادات النفطية وضعف مرونة نظام الصرف المعتمد عليه في البلاد المتجسدة في النافذة لبيع العملة. فضلً عن تراجع مستويات الجدارة الانتمائية والتي قللت من قدرة الحكومة على الاقتراض من الأسواق الخارجية. وبذلك تمكنه إدارة البنك المركزي من استدامة الاحتياطيات الأجنبية في العراق على معتمده على(ميثم لعيني إسماعيل وإسراء سعيد،،2012، ص69).

اولا- ادارة القطاع العام للاحتياطيات الأجنبية وذلك من خلال:

1- عملية المبادلة التي يقوم بها البنك المركزي وإصدار العملة المحلية مقابل كميه الدولارات المستحصلة من وزارة المالية والتي تكون في الغالب من عوائد تصدير النفط الخام

2- تمويل الاستيرادات الحكومية بما يحتاجه من العملات الأجنبية وحصر العملية بالمصرف العراقي للتجارة (tbi).

ثانيا- تمت إدارة الاحتياطيات الأجنبية من قبل القطاع الخاص من خلال:

1- الاعتماد على الاحتياطيات الأجنبية التي يحتفظ بها البنك المركزي لتلبية متطلبات القطاع الخاص من العملات الأجنبية بما يضم نموه واسهامه سد جزء من عجز العرض الحلي وتقليل الحاجة الى الاستيرادات السلعية مما فاقم من العجز في الميزان التجاري في ظل تزايد الطلب على السلع والخدمات وضعف مرونة الجهاز الانتاجي .

2- تدفق العملات الأجنبية عن طريق تحويلات المقيمين من الخارج إلى الداخل غير انها تعاني من ضعف اسهامها في الواردات للعملات الأجنبية مقارنة بالعوائد النفطية كما اوضحنا في المبحث الاول.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E10

المطلب الثالث/ اجراءات السلامة التي اعتمدها البنك المركزي العراقي في إدارته للاحتياطيات الأجنبية

يمكن ان نحدد اهم اجراءات السلامة التي اعتمدها البنك المركزي العراقي في إدارته للاحتياطيات الأجنبية بما يلي:-

اولا- خلق بدليل عن الاستثمارات في الاحتياطيات الدولية والتي تجنب الاحتياطيات مخاطر التغيرات الاقتصادية المفاجئة مع ضمان سيولتها.

ثانيا- التأكيد على تنويع العملات الاحتياطية المختلفة العملة لتجنب مخاطر تقلب أسعار الصرف.

ثالثا- التأكيد على مفهوم مخاطر الائتمان والتي تجنب البلد مخاطر عدم السداد.

رابعا- مخاطر أسعار الفائدة والتي تجنب الاستثمار الاحتياطي النقدي بأوراق مالية من مؤسسات ذات تصنيف ائتماني ضعي.(ظهر محمد، مصدر سابق)

وبذلك استمر البنك المركزي بأتباع كل ما من شانه تقليل نسبة المخاطر التي قد يتعرض لها الاحتياطي الأجنبي وبموجب نظام مراقبة أسبوعي والشهري والفصلي والسنوي بشكل منتظم يتيح متابعه ورصد التطورات والتغيرات التي تستجد في الأسواق المالية العالمية على أسعار الصرف و أسعار الذهب العالمية وأسعار النفط الدولية وأسعار الفائدة العالمية واهم مؤشرات أسواق المال العالمية واثر هذه التطورات والمتغيرات على قيمة الاحتياطيات الأجنبية لديه ومدى ابتعادها عن معايير السلامة المعتمدة وهو ما يضمن تعاون وتبادل المعلومات بين السلطة النقدية المتجسدة بالبنك المركزي العراقي والسلطة المالية في وزارة المالية والمؤسسات الحكومية للتقليل من تلك المخاطر. وجعل الاحتياطي الاجنبي العراقي في مأمن من المخاطر والخسائر التي قد تتعرض لها الدول الاخرى حتى تلك التي تتمتع بالجدارة الائتمانية العالية غير انها دفعت باحتياطاتها الأجنبية في الأسواق المالية بحثاً عن العوائد المالية المغرية.(علي ميرزا، مصدر سابق). هذ كما تم تطبيق اجراءات السلامة تلك على الاستثمار في الأوراق والسندات حكومية العراقية المعرفة بالدولار فقد تخنب البنك المركزي العراقي الاستثمار بتلك الاوراق والسندات كون سوق العراق للأوراق المالي ما زالت ذات تصنيف ائتماني دولي ضعيف مما قد يهدد بالخسارة إذا ما تم الاستثمار فيها ولضمان ذلك يتم شراءها من السوق الثانوية الدولية ووفق شروط ومعاير الامان في الاستثمار الذي يعتمدها البنك المركزي وليس من سوق الإصدار الأولية بشرط ان يتم تداولها في سوق الاوراق العالمي حتى تصبح جزء من الاحتياطي الأجنبي عالي الامان.

ومع كل تلك الإجراءات النقدية الداخلية غير انه ما زال هناك احتماليه ان يقع العراق فريسه أنواع اخرى من المخاطر الخارجية والتي تكون ناجمة عن تغييرات اقتصادية وسياسية وبيئية وصحيه وما يؤكد ذلك متابعة الجدول (2) الذي ظهر اثر الاحداث العالمية على الايرادات النفطية ومعدل تغير الاحتياطيات الأجنبية، وهذا ما جعل العراق يحتل التسلسل (111) في التصنيف الدولي للبلدان عالية المخاطر، وهو ما دفع الحكومة العراقية ان تحتاط بأرصدة لها في حساب الاحتياطي الاجنبي يطلق عليه (حساب مخصص احتياطي مخاطر التحويل) وهو المؤشر الذي يترتب عليه امكانية الاقتراض من الخارج للبلدان العالية المخاطر عند محاولتها الاقتراض من المصارف الاجنبية والتي تتطلب فوائد والتزامات عالي. (صالح، 2012 :17).

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E10

الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات

1. بتتبع سياسة البنك المركزي العراقي في استخدام الاحتياطي الأجنبي يمكن ان تقيم بكونها سياسة ناجعة فبالرغم من تراجع الإيرادات من العملة الأجنبية الا انها تمكنت من ضمان استقرار سعر الصرف بما ضمن تقليل الفجوة بين سعر الصرف الرسمي المعلن في نافذة البيع والسعر الموازي في السوق.
2. بالرغم من كل الظروف استطاع البنك المركزي تفعيل دور القطاع الحقيقي من خلال إداراته السليمة للاحتياطيات الأجنبية.
3. ساهم البنك المركزي بسياسه نقديه في استنهاض القطاع الخاص.
4. صعوبة التنبؤ بأسعار النفط في السوق الدولية نظراً للظروف المرتبطة بقوى العرض والطلب عليه والعوامل المؤثرة في السوق العالمي.
5. تعرض الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث إلى ثلاث صدمات ماليه نتيجة التراجع في أسعار النفط في عام 2009 و 2014 و 2020.

التوصيات:

1. لابد من التأكيد والسعي للاستمرار بالمتابعة والمراقبة لاحتياطيات الأجنبية والاشادة بسياسة البنك المركزي في ضمان الحفاظ على الاحتياطي الاجنبي خلال العشرين السنه الماضية
2. التأكيد على انشاء صندوق سيادي لاستثمار فوائض أموال صادرات النفط مما يسهم في:-

– اخراج العراق من الاقتصاد الريعي

- ضمان نمو اقتصادي مستدام

- جعل الاحتياطي الاجنبي في مأمن من الازمات التي قد تعصف بالاقتصاد العراقي جراء تراجع اسعار النفط عالميا والتي تدفع بالحكومه الى طلب تدخل البنك المركزي لتجاوز الازمه وهو ما يهدد الاحتياطيات الأجنبية

- أن الاستثمار في هذه الصناديق يسمح بتنويع واردات الدولة من العملات الأجنبية لتصبح أقل اعتماداً على النفط الخام.

3. لابد من شد الهمم لخلق بيئة استثماريه ناجحة والتي من شانها تشجيع الاستثمارات الأجنبية الحقيقية بما يشمل البنى التحتية والتشريعات القانونية والمالية اللازمة لجذبة مما يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي من غير القطاع النفطي وسد جزء من الطلب المحلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي، وتقليل الاعتماد على الاستيرادات وامكانيةً توجيه الفائض إلى التصدير عن الاستهلاك المحلي ليشكل مصدراً جديدً للاحتياطيات الأجنبية.
4. كل التوصيات السابقة تسهم في تقليل الاعتماد على سعر الصرف كعامل استقرار لمعدلات التضخم والذي يعني استنزاف الاحتياطيات الأجنبية.
5. أن مخاطر تقلبات أسعار النفط في السوق الدوليةً حتم على البلدان النفطية وضع آليات تعمل على تخفيف الصدمات مالية خلال تلك الأزمات ،كما انها تعطي ثقه للدائنين الخارجين .

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E10

المصادر References

الهوامش

1. أحمد شفيق الشاذلي، طرق تكوين وإدارة الاحتياطات الأجنبية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2014، ص .8.
2. توماس ماير وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة عبد الخالق محمد، منشورات دار المريخ، الرياض، 2022، ص 658.
3. ثريا الخزرجي وصابرين قاسم بيده، دور الاحتياطات الأجنبية في تفعيل آلية التعقيم النقدي في العراق لما بعد 2003، جامعة بغداد، 2021، ص 91.
4. هاشم جبار الحسيني ورياض رحيم العامري، سعر الصرف الأجنبي وأثره على إدارة الاحتياطيات الدولية، دراسة قياسية لعينة من الدول المختارة (2003-2015)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، مجلد 6، العدد 22، 2015، ص 189.
5. ميثم لعيبي ومنال علي فاطس، إدارة وتحديد الحجم الأمثل للاحتياطيات الأجنبية في العراق للمدة (2013-2015)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 28، 2018، ص 4.
6. التقرير الاقتصادي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006، ص 56.
7. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، بيت الحكمة، بغداد، 2012.
8. علي ميرزا، استقلالية البنك المركزي والاحتياطيات الدولية والميزانية العمومية في العراق، بحث منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2012، ص 4. http://Iraqieconomists.net/ar
9. خطاب عمران صالح وأسحق يوسف حمدان، تطورات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها خلال المدة 2004-2015، جامعة سامراء، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 37، 2017، ص 58-69.
10. شعبان صدام منشد وهادي عبد الواحد جياد، تقييم فاعلية الأداء المالي للموازنة العامة وكفاءته في العراق، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، 2010، ص 21.
11. أحمد ابريهي علي، الطلب على العملة الأجنبية والميزان الخارجي وسعر الصرف، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة ولاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 43، 2014.
12. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2010، ص 42.
13. سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدي في العراق، ورقة قدمت إلى الاجتماع السنوي الحادي والثلاثون لمجلس محافظين المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، سبتمبر 2007، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2007، ص 28.
14. حسين عطوان مهوس، تقليص فجوة سعر صرف الدينار بين سوقية الرسمي والموازي في الماضي والحاضر: استقرار أكبر مبيعات أقل، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2018، ص . http://Iraqieconomists.net/ar
15. وليد عيدي عبد النبي، دور البنك المركزي العراقي في مواجهة الأزمة الاقتصادية وتطوير الاقتصاد العراقي والقطاع المصرفي بحث منشور على موقع البنك المركزي، 2010، ص 5.
16. محمود محمد داغر، إسراء عبد فرحان، السياسة النقدية في العراق من خلال تحليل الفجوتين، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 2017، ص 26.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E10

17. أحمد إسماعيل المشهداني وحيدر حسين آل طعمة، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2009، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 33،2012، ص 136.
18. حسن كريم حمزة ومحمد غالي راهي، إدارة الاحتياطيات الدولية في العراق الواقع وأفاق المستقبل، مجلة فصلية تصدر عن قسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة، العدد 33، 2015، ص 9.
19. مظهر محمد ،السياسة النقدية، مصدر سابق.
20. ميثم لعيني إسماعيل وإسراء سعيد، متناقضة الاحتياطيات الأجنبية في الاقتصاد العراقي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي في كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2012.
21. أحمد ابريهي، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، الطبعة الأولى، بغداد، 2015.
22. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، تقرير السياسة النقدية لعام 2011، ص7.
23. صندوق النقد الدولي، تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2013، ص 2.
24. عوض فاضل الدليمي، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 43، 2013، ص 38.
25. European central bank, the accumulation of foreign reserves, by / an international relations committee task force, occasional paper, 2006, p 43.

المصادر

الكتب العربية :-

1- أحمد شفيق الشاذلي، طرق تكوين وإدارة الاحتياطات الأجنبية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2014.
2. توماس ماير وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة عبد الخالق محمد ، منشورات دار المريخ، الرياض، 2022.

البحوث:-

1- أحمد إسماعيل المشهداني وحيدر حسين آل طعمة، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2009، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 33، 2012.
2- أحمد ابريهي، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، الطبعة الأولى، بغداد، 2015.
3- أحمد ابريهي علي، الطلب على العملة الأجنبية والميزان الخارجي وسعر الصرف، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة ولاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 43.
4- ثريا الخزرجي وصابرين قاسم بيده، دور الاحتياطات الأجنبية في تفعيل آلية التعقيم النقدي في العراق لما بعد 2003، جامعة بغداد، 2021.
5- حسن كريم حمزة ومحمد غالي راهي، إدارة الاحتياطيات الدولية في العراق الواقع وأفاق المستقبل، مجلة فصلية تصدر عن قسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة، العدد 33، 2015.
6- خطاب عمران صالح وأسحق يوسف حمدان، تطورات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها خلال المدة 2004-2015، جامعة سامراء، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 37، 2017.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E10

7- سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدي في العراق، ورقة قدمت إلى الاجتماع السنوي الحادي والثلاثون لمجلس محافظين المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، سبتمبر 2007، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2007.
8- شعبان صدام منشد وهادي عبد الواحد جياد، تقييم فاعلية الأداء المالي للموازنة العامة وكفاءته في العراق، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، 2010.
9- عوض فاضل الدليمي، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 43، 2013.
10- مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، بيت الحكمة، بغداد، 2012.
11- محمود محمد داغر، إسراء عبد فرحان ، السياسة النقدية في العراق من خلال تحليل الفجوتين، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 2017.
12- ميثم لعيني إسماعيل وإسراء سعيد، متناقضة الاحتياطيات الأجنبية في الاقتصاد العراقي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي في كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2012.
13- ميثم لعيبي ومنال علي فاطس، إدارة وتحديد الحجم الأمثل للاحتياطيات الأجنبية في العراق للمدة (2013-2015)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 28، 2018.
14- هاشم جبار الحسيني ورياض رحيم العامري، سعر الصرف الأجنبي وأثره على إدارة الاحتياطيات الدولية، دراسة قياسية لعينة من الدول المختارة (2003-2015)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، مجلد 6، العدد 22، 2015.
15- وليد عيدي عبد النبي، دور البنك المركزي العراقي في مواجهة الأزمة الاقتصادية وتطوير الاقتصاد العراقي والقطاع المصرفي بحث منشور على موقع البنك المركزي، 2010.

التقارير:-

16- التقرير الاقتصادي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006، ص 56.
17- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، تقرير السياسة النقدية لعام 2011.
18- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2013.
19- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2014.
1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2010.
20- صندوق النقد الدولي، تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2013.

الانترنيت :-

1- البنك المركزي: الاحتياطي الأجنبي للعراق هبط لنحو 60 دولار مع تراجع النفط مقال منشور على موقع www.alnajafnews.info
2- حسين عطوان مهوس، تقليص فجوة سعر صرف الدينار بين سوقية الرسمي والموازي في الماضي والحاضر: استقرار أكبر مبيعات أقل، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2018 . http://Iraqieconomists.net/ar
3- علي ميرزا، استقلالية البنك المركزي والاحتياطيات الدولية والميزانية العمومية في العراق، بحث منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2012. http://Iraqieconomists.net/ar

الكتب الاجنبيه:-

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E10

1- European central bank, the accumulation of foreign reserves, by / an international relations committee task force, occasional paper, 2006.

3. أحمد شفيق الشاذلي، طرق تكوين وإدارة الاحتياطات الأجنبية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2014، ص 8.
4. توماس ماير وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة عبد الخالق محمد، منشورات دار المريخ، الرياض، 2022، ص 658.
5. ثريا الخزرجي وصابرين قاسم بيده، دور الاحتياطات الأجنبية في تفعيل آلية التعقيم النقدي في العراق لما بعد 2003، جامعة بغداد، 2021، ص 91.
6. هاشم جبار الحسيني ورياض رحيم العامري، سعر الصرف الأجنبي وأثره على إدارة الاحتياطيات الدولية، دراسة قياسية لعينة من الدول المختارة (2003-2015)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، مجلد 6، العدد 22، 2015، ص 189.
7. ميثم لعيبي ومنال علي فاطس، إدارة وتحديد الحجم الأمثل للاحتياطيات الأجنبية في العراق للمدة (2013-2015)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 28، 2018، ص 4.
8. التقرير الاقتصادي الموحد، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006، ص 56.
9. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، بيت الحكمة، بغداد، 2012.
10. علي ميرزا، استقلالية البنك المركزي والاحتياطيات الدولية والميزانية العمومية في العراق، بحث منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2012، ص 4. http://Iraqieconomists.net/ar
11. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2013، ص 7.
12. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2014، ص 11.
13. البنك المركزي: الاحتياطي الأجنبي للعراق هبط لنحو 60 دولار مع تراجع النفط مقال منشور على موقع www.alnajafnews.info
14. خطاب عمران صالح وأسحق يوسف حمدان، تطورات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها خلال المدة 2004-2015، جامعة سامراء، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 37، 2017، ص 58-69.
15. شعبان صدام منشد وهادي عبد الواحد جياد، تقييم فاعلية الأداء المالي للموازنة العامة وكفاءته في العراق، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، 2010، ص 21.
16. أحمد ابريهي علي، الطلب على العملة الأجنبية والميزان الخارجي وسعر الصرف، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة ولاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 43، 2014.
17. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2010، ص 42.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E10

18. سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدي في العراق، ورقة قدمت إلى الاجتماع السنوي الحادي والثلاثون لمجلس محافظين المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، سبتمبر 2007، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2007، ص 28.
19. حسين عطوان مهوس، تقليص فجوة سعر صرف الدينار بين سوقية الرسمي والموازي في الماضي والحاضر: استقرار أكبر مبيعات أقل، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2018، ص . http://Iraqieconomists.net/ar
20. وليد عيدي عبد النبي، دور البنك المركزي العراقي في مواجهة الأزمة الاقتصادية وتطوير الاقتصاد العراقي والقطاع المصرفي بحث منشور على موقع البنك المركزي، 2010، ص 5.
21. محمود محمد داغر، إسراء عبد فرحان ، السياسة النقدية في العراق من خلال تحليل الفجوتين، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 2017، ص 26.
22. أحمد إسماعيل المشهداني وحيدر حسين آل طعمة، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2009، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 33، 2012، ص 136.
23. حسن كريم حمزة ومحمد غالي راهي، إدارة الاحتياطيات الدولية في العراق الواقع وأفاق المستقبل، مجلة فصلية تصدر عن قسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة، العدد 33، 2015، ص 9.
24. مظهر محمد ،السياسه النقديه، مصدر سابق.
25. ميثم لعيني إسماعيل وإسراء سعيد، متناقضة الاحتياطيات الأجنبية في الاقتصاد العراقي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي في كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2012.
26. أحمد ابريهي، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، الطبعة الأولى، بغداد، 2015.
27. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، تقرير السياسة النقدية لعام 2011، ص7.
28. صندوق النقد الدولي، تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2013، ص 2.
29. عوض فاضل الدليمي، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 43، 2013، ص 38.
30. European central bank, the accumulation of foreign reserves, by/an international relations committee task force, occasional paper, 2006, p 43.